

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مآل الدعم العمومي الذي خصصه القانون المالي لفائدة الأعمال الاجتماعية برسم سنة 2021

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

امتنعت المصالح التابعة لكم عن التأشير على صرف الدعم العمومي الذي خصصه القانون المالي لسنة 2021 لدعم الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي قطاعي وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ومستخدمي المؤسسات التابعة لها، وذلك بحجة أن المؤسسة المحدثة تحل محل الجمعيات المعتمدة وفقا لقراءة متعسفة للمادتين 27 و 28 من القانون رقم 13.16.

هذا ونحيطكم علما، السيد الوزير المحترم، أن هذه الاعتمادات المرصودة قد تمت برمجتها وتم الشروع في صرفها وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة مع الوزارة بالنسبة الى بعضها وتبعا لعقود برامج مصادق عليها من قبل الأجهزة المقررة لهذه الجمعيات. خصوصا وأن هذه المؤسسة المحدثة ما زالت لم تكتمل باقي شروط إرسائها العملي.

السيد الوزير، لقد أدى عدم التأشير على صرف الدعم العمومي الذي خصصه القانون المالي لسنة 2021 لدعم الأعمال الاجتماعية الخاصة بموظفي قطاعي وزارة إعداد التراب الوطني إلى تعطيل الخدمات وارباك البرامج الاجتماعية، لأزيد من 44 جمعية، منها 13 جمعية يخضع منخرطوها للقانون الخاص كونهم مستخدمي شركات العمران. وهو ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بمكتسبات الموظفين والمستخدمين وحال على وجه الخصوص دون صرف المنح المقررة بما فيها منح التعزية لموظفين قضوا بسبب الظروف الصحية والاجتماعية الصعبة والاستثنائية التي تمر منها البلاد.

لذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن الاجراءات التي ستأخذها المصالح التابعة لكم من أجل التأشير على صرف الدعم المخصص للأعمال الاجتماعية وفقا للبرمجة المعتمدة خلال سنة 2021 ، وذلك حتى يتسنى للجمعيات المعنية الوفاء بالالتزامات المتعهد بها خلال هذه السنة المالية على الأقل، وتفادي أي احتقان اجتماعي؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

